وهذا كله يثبت كيف أن بحثهم النقدي قد جـاء شاملاً لجوانب الحديث ، ولكل الدلائل الخارجية التي ترشد إلى معرفة قوة الحديث أو ضعفه ، مما يجعل كل مطلع متفهم منصف يقطع بسلامة أحكامهم على الأحاديث ، وبأن منهجهم هو السبيل الوحيـد المتكامل للوصول إلى تمييز المقبول من المردود من المرويات .

* * *

شبهات ومناقشات

لكن بعض الناس ممن لم يتمعن منهج المحدثين وأعمالهم العلمية القيمة تصور هذا المنهج النقدي تصوراً شائهـا يقلب حقيقته ، ويغير الواقع تغييراً يدعو للنقد والاعتراض . وهو فيما يبدو ما وقع فيه كثير من المستشرقين الذين كتبوا عن هذا العلم ، وإذا بهم ينتقدون عمـل المحدثين ويطعنون فيه بمطاعن شاعت بينهم وإن كان قد حمل رايتهـا أحد كبرائهم مثل جولد تسيهر المستشرق المجري اليهودي ، الذي فاق غيره ، حتى « يعتبر الدارسون ــ أي من المستشرقين واتباعهم ــ ماتوصل إليه في هذا الصدد نتائج حاسمة على وجه العموم ، وكان حسبهم عند التعرض للقضايا الأساسية والتفصيلات الجزئية أن يحيلوا على نتـائج جولد تسيهر »[1] .

نقول هذا ونحن نحسن الظن ، ولا نفترض أن ثمة في الصدور نزعة

---

(١) قرر ذلك فؤاد سيزكين في بحث كتابة الحديث من كتابه « تاريخ التراث العربي » : ١ : ١ : ٢٢٥ . والاستاذ سيزكين تلقى عن المستشرقين مدة طويلة وعرف أحوالهم واطلع على أبحاثهم .

تنزغ بأصحابها لتوجيه هذا الطعن ، أو أية عوامل أخرى تدفع بعضهم إلى ذلك[١] .

والحقيقة أننا ما كنا لنعير شبهات هؤلاء القوم اهتمامنا ، ولا نوليهم إشارة أبداً لولا أننا وجدنا من بني جلدتنا أتباعا يعملون لنشر أفكارهم ، أو مخدوعين يرددون مقالاتهم ، حتى لقد نشرت أخيراً عدة صحف عربية كلاما لشخصية بارزة ، هو خلاصة آراء ونتائج جولد تسيهر وأتباعه من المستشرقين اليهود والصليبيين الحاقدين .

ولعل زيف هذه التقولات أضحى ظاهراً لقارىء هذا الكتاب أكثر من أي وقت مضى بسبب هذه الصياغة التي وُفِّقْنا إليها بفضل الله تعالى ، والتي تُظْهِرُ دقة فلسفة علم الحديث النقدية وإحاطتها بدرس الحديث من جميع جوانبه .

ولذلك فانا سنكتفي باليسير من التذكير للقارىء بالدلائل القاطعة بابطال تلك التقولات ، نأتي بها بمثابة تلخيص لنتائج الابحاث في هذه الخاتمة[٢] .

أولا : التدوين وأثره في صحة الحديث

هذه شبهة أثارها بعض غلاة المستشرقين من قديم ، ثم جاء أخيراً من يكررها ويعيدها فيزعم[٣] أن الحديث بقي مائتي سنة غير مكتوب ،

---

(١) بَيّن الاستاذ الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله أن قسما كبيراً من المستشرقين يعمل في دوائر استخبارات وزارات الخارجية للدول الأجنبية . انظر كتابه « السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي » : ٢١ ـ ٢٨ .

(٢) وقد نبهنا على بطلان طائفة من شبهاتهم في أثناء هذا الكتاب لتعلقها ببعض موضوعاته : ونستكمل هنا مناقشتهم ببحث انتقاداتهم التي تتناول جملة علوم الحديث وعمل المحدثين .

(٣) كما نشرت عنه الصحف .

ويقول : « بعد مرور / ٢٠٠ / سنة على وفاة النبي قرر المسلمون جمع الحديث ، ولا يوجد أحد عاش ٢٠٠ سنة حتى يكتب الحديث الصحيح ، وكانت الطريقة أن يقول الواحد سمعت فلانا قبل ان يموت قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا ، وفلان أعتقد انه سمع من فلان ... وهكذا ..؟» .

وقد ظهرت أحاديث مزيفة مزورة ، حتى يتمكن كل فريق من الفرق السياسية ان يدلل ان موقفه صحيح من الاسلام ، وعندما ندرس في أي مؤسسة علمية سنجد ستين نوعا من الحديث المكذوب ، الى الصحيح والضعيف ، فلا أستطيع أن أجزم أن هذا هو الحديث الصحيح ، او هذا الحديث مكذوب » انتهى .

وقد سبق لنا في بحوث كتابة الحديث ، وتأريخ الاسناد وشروط الرواة ، التحقيق الذي يغني عن نقاش هذا الزعم ، فنكتفي بهذه الخلاصات للرد عليه هنا :

١ ــ ان تدوين الحديث قد بدأ منذ العهد الاول في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، وشمل قسما كبيراً من الحديث ، كما حققناه بالادلة القاطعة[١] ، وأشرنا الى أمثلة من تلك الكتابة . وننبه هنا إلى ما يجده المطالع للكتب المؤلفة في رواة الحديث من نصوص تاريخية مبثوثة في تراجم هؤلاء الرواة تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جداً تدل على انتشار التدوين وكثرته البالغة ، حتى لقد يقع في ظن الباحث أن الحديث قد دُوِّنَ جميعُه منذ عهده المبكر[٢] .

٢ ــ ان تصنيف الحديث على الأبواب في المصنفات والجوامع

---

(١) : ٤٥ ــ ٤٨ .

(٢) انظر على سبيل المثال فؤاد سيزكين في « تاريخ التراث العربي » : ١ : ١ : ٢٣١ وما بعد ، وفيه نقول هامة وتتبع جيد .

مرحلة متطورة متقدمة كثيراً في كتابة الحديث ، وقد تم ذلك قبل سنة ٢٠٠ للهجرة بكثير ، بل انه قد تم في اوائل القرن الثاني ، بين سنة ١٢٠ ــ ١٣٠ هـ[١] . بدليل الواقع الذي يحدثنا عن ذلك ، فهناك جملة من هذه الكتب مات مصنفوها في منتصف المائة الثانية ، مثل جامع معمر بن راشد (١٥٤) وجامع سفيان الثوري (١٦١) وهشام بن حسان (١٤٨) وابن جريج (١٥٠) وغيرها كثير .

وقد وجد العلماء بعض هذه الجوامع ، ويجري الآن تحقيق جامع معمر بن راشد في الهند ، ليكون إخراجه شاهداً يفضح زيف هذه الدعوى ، ويبطل كل تقول وتظنن .

٣ ــ ان علماء الحديث وضعوا شروطا لقبول الحديث تكفل نقله عبر الأجيال بأمانة وضبط ، حتى يُؤدَّى كما سُمِعَ من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أوضحنا من شروط الراوي التي توفر فيه غاية الصدق لما اجتمع فيه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية ، مع الادراك التام لتصرفاته وتحمل المسئولية ، كما أنها توفر فيه قوة الحفظ والضبط بصدره او بكتابه او بهما معاً مما يمكنه من استحضار الحديث وأدائه كما سمعه[٢] ، وكما اوضحناه من شروط الصحيح والحسن التي تكفل ثقة الرواة ثم سلامة تناقل الحديث بين حلقات الاسناد وسلامته من القوادح الظاهرة والخفية[٣] . ثم بما بيناه من دقة تطبيق المحدثين لهذه الشروط في الحكم على الحديث بالضعف لمجرد فقد الدليل على صحته ، من غير ان ينتظروا قيام دليل مضادٍّ له[٤] .

---

(١) كما حدده ابو طالب المكي في قوت القلوب : ١ : ٣٥٠ وانظر تاريخ التراث العربي : ١ : ٢٢٩ .

(٢) كما بيناه في صفات من تقبل روايته وفروعها : ٧٠ ــ ٧٩ .

(٣) كما أوضحناه في شروط الصحيح ص ٢٢٣ ــ ٢٢٥ .

(٤) في الحديث الضعيف ص ٢٦٧ .

٤ ــ ان علماء الحديث لم يكتفوا بهذا ، بل تنبهوا الى عوامل في الرواية المكتوبة لم يتنبه إليها هؤلاء المتطفلون بالاقتراح عليهم ، فقد اشترط المحدثون في الرواية المكتوبة شروط الحديث الصحيح ، لذلك نجد على مخطوطات الحديث تسلسل سند الكتاب من راو الى آخر حتى يبلغ مؤلفه ، ونجد عليها اثبات السماعات وخط المؤلف أو الشيخ المسمع الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف او عن فرعها ..

فكان منهج المحدثين بذلك أقوى وأحكم ، وأعظم حيطة من أي منهج في تمحيص الروايات ، والمستندات المكتوبة .

٥ ــ ان البحث عن الاسناد لم ينتظر مائتي سنة كما وقع في كلام الزاعم ، بل فتش الصحابة عن الاسناد منذ العهد الأول حين وقعت الفتنة سنة ٣٥ هجرية ، لصيانة الحديث من الدس[١] .

وقد ضرب المسلمون للعالم المثل الفريد في التفتيش عن الأسانيد ، حيث رحلوا الى شتى الآفاق بحثا عنها ، واختباراً لرواة الحديث ، حتى اعتبرت الرحلة شرطا أساسيا لتكوين المحدث[٢] .

٦ ــ ان المسلمين ــ كما تبين مما سبق . لم يغفلوا عما اقترفه الوضاعون وأهل البدع والمذاهب السياسية من الاختلاق في الحديث ، بل بادروا لمحاربة ذلك باتباع الوسائل العلمية الكافلة لصيانة السنة في قيود رواية المبتدع[٣] ، ولبيان اسباب الوضع وعلامات الحديث الموضوع[٤] .

٧ ــ ان هذا التنوع الكثير للحديث ليس بسبب أحواله من حيث

---

(١) انظر ص ٥٥ ــ ٥٦ .

(٢) انظر بحث هذا والتنبيه على حرصهم ، حتى بلغ بهم ان يرحلوا في الحديث الواحد في ص ٥٦ ــ ٥٧ .

(٣) ص ٨٣ ــ ٨٤ .

(٤) ص ٣٠٢ ــ ٣٠٤ .

القبول أو الرد فقط ، بل إنه يتناول اضافة الى ذلك ابحاث رواته واسانيده ومتونه ، وهو دليل على عمق نظر المحدثين ودقة بحثهم ، وقد بحثنا ذلك في جلاء في هذا الكتاب ، فكان على هذا القائل ان يسلم لهم ، كما أننا نستدل على دقة العلم وإحكام أهله له بتقاسيمه وتنويعاته • بل لا يُعد علما ما ليس فيه تقسيم أقسام وتنويع أنواع ؟!!

٨ ــ ان علماء الحديث قد أفردوا لكل نوع من الحديث وعلومه كتبا تجمع افراد هذا النوع من احاديث ، أو اسانيد أو رجال ، كما أوضحناه في بحث كل نوع في كتابنا هذا ، فلا يصلح بعد هذا أن يقول قائل كيف نعرف هذا الحديث انه صحيح من بين تلك الأنواع •

ونحن نقول له : كذلك وقع التنوع في كل علم وكل فن ، فلو قال إنسان كيف نحكم على هذا المرض بأنه كذا وأنواع الامراض تعد بالمئات ، وكيف نبين هذا المركب الكيمائي من بين المركبات التي تعد بالآلاف لحكمنا عليه بأنه جاهل بهذا العلم ، وأنه فضلا عن ذلك غافل لا يسلم لأهل الاختصاص •

فكما يرجع في الطب إلى الأطباء ، وفي الهندسة الى المهندسين وفي الكيمياء الى علمائها ، والصيدلة الى اصحابها •••• كذلك فارجع في الحديث الى علماء الشرع المتخصصين في هذا العلم لأخذ البيان الجلي المدعم بالأدلة القاطعة عن كل حديث تريده وتود معرفة حاله •

ثانيا : تدوين الحديث وأثره في الفقه

وهي شبهة شائعة حتى أصبحت كأنها مسلمة يلقيها بعض المتخصصين في الدراسات الفقهية على طلاب الجامعات يزعم أن تدوين الحديث تأخر عن تدوين الفقه وانتشار المذاهب الفقهية ، وهو بزعمه الأمر الذي أدى إلى الخلاف بين الفقهاء ، بل إن بعض من حمل هذه الفكرة من المتمجهدين

قد زاد على ذلك وراح يبالغ إلى درجة توهم البعد بين بعض المذاهب الفقهية المعتمدة وبين السنة النبوية ..!!.

وهذه الشبهة من أصلها قول من أبعد النجعة عن الحقيقة ، وعمد إلى المبالغة في تضخيم الأثر المتوهم لتأخر تدوين الحديث المزعوم . والحقيقة التاريخية تثبت خلاف ما ادعاه هؤلاء ، وذلك لما نقدمه فيما يلي :

١ ــ ان حفظ الحديث قد توفر لدى الصحابة رضوان الله عليهم بأقوى ما يكون ، وكان جماعة من الصحابة على إحاطة بجملة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد وجد في كل صقع وقطر من الأقطار من يؤدي بلاغ الحديث بجملته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة ثم من التابعين وهكذا ، ناهيك عن حفظهم للقرآن واعتنائهم بدرسه والتفقه فيه ، وهو الأصل الأول في التشريع ، فكانوا بذلك بغنى عن التدوين لما وعته صدورهم من العلم .

٢ ــ ما سبق ان ذكرناه من تحقق التدوين منذ عهده صلى الله عليه وسلم ، وهو على كل حال يدل على أن الحديث حظي من التدوين والنشر بما لم يحظ به الفقه إلا بعد عهد .

٣ ــ ان تدوين الفقه بدأ في ضمن تدوين الحديث ، حيث جمعت المصنفات والموطآت الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة[1]

---

(١) كما سبق في ص ٥٩ و ٤٦٣ ، لكن هذا لا يعني ان القرن الثاني للهجرة لم يعرف « فرقا مذكورا بين كتب الفقه وكتب الحديث المصنف » . بل عرف ذلك جيدا ، فهذه كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة هي كتب فقه خاصة . لكن وجدت كتب تضم الفقه والحديث ، كما وجدت كتب للحديث فقط .

فالحقيقة ان العكس هو الصواب ، وهو أن تدوين الحديث سبق تدوين الفقه ، وانتشار المذاهب .

٤ ــ ان أسباب الخلاف بين الفقهاء ترجع في حقيقتها إلى أمور جوهرية أوسع وأبعد مدى بكثير جداً من غيبة حديث أو رواية عن الفقيه ، ولو استقصينا المسائل التي وقع فيها الخلاف بسبب ذلك لكانت مسائل يسيرة من أبواب الفقه ، كثير منها في الآداب والمستحبات ، أما سائر المسائل الخلافية فيرجع الخلاف فيها إلى أسباب جوهرية أخرى تتصل بطبيعة تلك المسائل الاجتهادية التي من شأنها ومن سنة الله ان تختلف فيها الفقاهات والأفهام ، سواء في ذلك قوانين الشريعة الاسلامية ، والقوانين الوضعية ، كما هو معلوم لمن ألم بأوضاع التطبيقات القانونية .

وقد وقع الخلاف في عهده ــ صلى الله عليه وسلم ــ بين الصحابة في نص واحد وجهه اليهم جميعهم يوم بني قريظة[1] ولم يعنف صلى الله عليه وسلم أحدا من الفريقين ، وها هي ذي المصادر الاسلامية فيها الكثير مما يرويه الفقيه من حديث صحيح لا شك في صحته عنده ثم يخالف مادل عليه ظاهر الحديث لقيام دليل آخر عنده على خلافه ، أو لأن له فهماً في النص غير الفهم الذي وقع لغيره ، او غير ذلك من الاسباب التي يطول شرحها ، وموطأ مالك مثال ظاهر لذلك ، فقد روى فيه أحاديث كثيرة ، ولم يعمل بظاهرها[2] .

هذا كله وغيره كثير من الوجوه تبطل ادعاء تأخر تدوين الحديث عن تدوين الفقه ، وتبطل زعم أن ذلك التأخر كان منشأ تفرق المذاهب الاسلامية الفقهية .

* * *

(١) كما سبق في ص ٢٩ من هذا الكتاب .
(٢) انظر على سبيل المثال ما سبق في ص ١٠٥ .

ثالثا : المصطلح بين الشكل وبين المضمون

يقول المستشرقون :

« .. إن وجهات النظر التي تبناها النقـد الاسلامي للسنة لم يكن بامكانها أن تساهم في تشذيب المادة المحترمة للأحاديث من الزيادات التي هي أكثر ظهورا إلا في مقياس محدود ؛ ففي النقد الاسلامي للسنة تهيمن النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها هذا العلم .

والعوامل الشكلية هي بصورة خاصة العوامل الحاسمية للحكم على استقامةوأصالة الحديث، أو كما يقول المسلمون علىصحة الحديث،وتختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط . ثم إن الحكم الذي يمس قيمـة مضمونها يتعلق بالقرار الذي يعطونه حول تصحيح سلسلة الرواة . وعندما ينتصر إسناد في امتحان هذا النقدالشكلي ويكون قد نقل به فكرة مستحيلة ملوثة بتناقضاتخارجية وداخليةوعندما يقدمهذا الاسناد سلسلة غيرمنقطعة لشيوخ جديرين بالثقة تماما وعندما يبرهن على أن هؤلاء الاشخاص كان في إمكانهم أن يكونوا علىصلة فيما بينهم فإن الحديث يعتبر عند ذلكصحيحا، ولا يبادرن أحد لأن يقول : بما أن المتن يتضمن استحالة منطقية أو تاريخية فإني أشك في أن يكون الاسناد منتظماً »[1] .

هذا أخطر اشكالات المستشرقين وأشهرها ، وان كان أشدها ضعفا وأوضحها سقوطا ، لكنهم عنوا بتسديده نحو قواعد المصطلح ليظهروا هذا العلم بمظهر العلم الناقص الذي يرى شيئا شكليـا هو ما أسموه « النقد الخارجي » أي نقد السند ، على حين انه يعشو بصره عن أشياء خطيرة في النقد ، حيث إنه بزعمهم لا يعتني بنقد المتن الذي يسمونه « النقد

---

(١) من الفصول التي ترجمها لنا الزميل الدكتور عبد اللطيف الشيرازي الصباغ من كتاب « دراسات في السنة الاسلامية » .

الداخلي » ، وقد سرت العدوى بهـذا الظن الخاطيء إلى بعض كتابنا ومفكرينا مثل الدكتور احمـد أمين[١] ، والدكتور أحمـد عبد المنعم البهي[٢] ، فقـد كرر الدكتوران هـذا الطعن في المحدثين ، بدافع من التقليد للمستشرقين وحب التظاهر على الناس بمعرفة شيء خفي بزعمهم عن الأئمة الكبار ، من حيث إن هؤلاء المقلدة هم ومتبوعوهم ليسوا من علم المحـدثين في ذلك المكان ، ومثل الدكتورين في مقاليهما كمثـل تلميذ يتلقف ما يسمعه ثم يردده دون أن يدرك ما فيه من عظيم البهتان •

ومن الدليل على ما قلناه :

١ ــ أن الدكتور أحمد أمين ذكر أنهم قسموا الحـديث بحسب النقد الخارجي إلى صحيح وحسن وضعيف وشاذ •• الخ • والحقيقة التي نعرفها منذ حداثة عهدنا بعلم الحديث أنهم قسموا الحديث بحسب النقد الداخلي والخارجي إلى الأقسام التي ذكرها ، لا بحسب النقـد الخارجي فقط •

بيان ذلك أنك تجد من شرط الحديث الصحيح والحسن أن لايكون شاذاً ولا معلا ، ثم نقـرأ كلام القوم وإذا بهم يقسمون الشـذوذ إلى شذوذ في المتن وشذوذ في السند ، كذلك يقولون : ان العلة قد تكون في المتن كما قـد تكون في السند ، فلو كان ناقـد المحدثين اطلع على مؤلف يسير في علم الحديث أكان يجترى على ان يقول ما قال ، بل إنا نكتفي منه أن ينظر نظرة في تعريف علوم الحديث إذا لوجده علما يبحث في أحوال السند والمتن ، لكنـه سقط فيما عابه بزعمـه على المحدثين

---

(١) في كتابه « ضحى الاسلام » : ٢ : ١٣٠ و ١٣١ ، وقد نقلناه بنصه في المدخل إلى علوم الحديث : ١٤ •

(٢) في مقاله المنشور في مجلة العربي الكويتية عدد / ٨٩ / ص ١٣ ، ونقلناه في المدخل أيضا •

بسبب تقليده للمستشرقين حيث إنه لم يتثبت ولم يعتبر ظروف المستشرقين التي هي أكبر دافع يدفع لاختلاق المطاعن ، فحق عليه المثل « رمتني بدائها وانسلت » .

٢ ــ ان المحدثين قد احتاطوا من النظرة الشكلية حيث قرروا قاعدة اتفقوا عليها وهي أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن ، وبالعكس أيضاً فانه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن ، وهذا واضح في قواعد هذا العلم مُسلَّم به لا يحتاج إلى الاستكثار من النقول والتطويل بها[١] . وهو يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن المحدثين النقاد قد احتاطوا لكل احتمال وأعدوا له العدة العلمية في منهج موضوعي متعمق بعيد غاية البعد عن الشكلية والانخداع بالمظاهر .

٣ ــ ان النقد الداخلي كان أول علوم الحديث وجوداً حين كان الناس على العدالة ، وذلك في عصر الصحابة كما سبق بيانه[٢] . والعجيب أن الدكتور أحمد البهي قال في آخر مقالته التي أومأنا إليها : « وقد ذكر العلماء وجوهاً في رد المتن بناء على معناه مع صحة السند ... » ، ومثّل لذلك بقصة فاطمة بنت قيس[٣] ، وقصة علي بن أبي طالب حين رد حديث معقل ابن سنان في مهر من مات عنها زوجها ولم يدخل بها ولم يسم لها مهراً فقال علي رضي الله عنه : « لا ندع كتاب ربنا لقول اعرابي بوّال على عقبيه »[٤] . الأمر الذي يبين أن الكاتب غلب عليه التقليد فجاءت مقالته متناقضة ينسف آخرها أولها !! ، وتثبت هي نفسها أن النقد الداخلي قد عني به المحدثون منذ قديم العهد برواية

---

(١) انظر علوم الحديث : ٣٥ و ٩٢ ، وغيره ، وانظر ما سبق في ص ٢٩٠ ــ ٢٩١ من هذا الكتاب .

(٢) في ص ٥٣ ــ ٥٤ من كتابنا هذا .

(٣) السابق ذكرها في ص ٥٣ ــ ٥٤ و ٢٤٦ .

(٤) انظر تحقيق نقد هذه الرواية عن علي في سبل السلام : ٣ : ١٥١ .

حديث النبي صلى الله عليه وسلم • بل إنا نجد أن نقد المتن يؤدي إلى الحكم على الحديث بأشد الأحكام وهو الوضع ، حيث قرروا أن الوضع قد يعرف من النظر في المروي ، كما سبق أن أوضحنا وجوهه العديدة •

٤ ــ ان فكرة الاعتماد على النظر في المتن وحده ليست من اختراع المستشرقين ، بل ان تجربتها قد سبقت في تاريخ المسلمين القديم على أيدي أناس جعلوا الرأي وحده يتحكم في المتون سلباً وايجاباً نفياً وإثباتا ، وقد أسفرت التجربة عن أسوإ النتائج وأغرب التناقضات •

لقد استحسن بعض المتزهدين الجهلة وضع الحديث في الترغيب والترهيب وقالوا : « نحن نكذب له » ، والوعيد انما جاء لمن « كذب عليّ » ، فجعلوا هذا العبث في النص الصريح ذريعة للاختلاق على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكأنهم جهلوا أن فعل « كذب عليه » معناه ألصق به ما لم يقله ، سواء أكان مؤيدا له أم طاعناً فيه ، وهكذا أدى التصور الخاطىء بهذه الطائفة الى أن تتصور أن كل كلام صحيح فإنه قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فصاروا يسندون ما يشاؤون الى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو منه ومنهم براء •

وفي الطرف المقابل نهض أناس لرفض المتون الصحيحة لمجرد بعدها عن خيالاتهم ومألوفاتهم ، كما فعل بعض المبتدعة من المعتزلة وغيرهم ، واذا بهم يبلغون من الاسفاف مبلغاً عظيماً ، حيث راحو يحتكمون الى المشاهدات المادية المعتادة يقيسون عليها ماورد من النصوص في عوالم مغيبة غير مادية ، كالاحاديث في الملائكة أو الجن ينكرونها أو يتأولونها تأويلات هزيلة ، حتى خرجوا بذلك عن نصوص الاسلام القطعية ، بل عن الأديان السماوية ، فلو رام أحدهم ان ينتقل الى النصرانية لما وجد له فيها متنقلاً ، او الى اليهودية لم يجد متسعاً ••!!•

وهذا كله يثبت أبلغ إثبات أن نقد المتون ليس له بمفرده تلك الجدوى الا اذا كان في ضمن الاطار العام لنظرية النقد الشامل الذي سلكه المحدثون وانتهجوه .

٥ ــ ان النقد الخارجي للأحاديث أي نقد الأسانيد الذي عابه العائبون وسموه شكليا يتصل اتصالاً وثيقاً بالنقد الداخلي أي نقد المتون ، لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة هذا الذي استخف به تسيهر وأشياعه ليس عملا شكلياً سطحياً ، بل انه مرتبط بالمتن ارتباطاً قويا ، وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه بل لا بد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات ، فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتا[1] .

وهذه كتب الجرح والتعديل ملأى بالجرح لرواية المناكير والأباطيل نسوق أمثلة لذلك من كتاب المغني في الضعفاء للامام الذهبي :

٨٠ ــ ابراهيم بن زكرياء الواسطي . قال ابن عدي : حدث بالبواطيل . وقال أبو حاتم : حديثه منكر .

٨٢ ــ ابراهيم بن زياد القرشي ، عن خُصَيْفٍ ، وعنه محمد بن بكار الريان بخبر منكر جداً ، ولا يدرى من هو ؟.

٨٥ ــ ابراهيم بن زيد الأسلمي ، عن مالك ، وهاه ابن حبان والدارقطني ، وله عن مالك خبر كذب .

٨٦ ــ ابراهيم بن سالم النيسابوري . قال ابن عدي : له مناكير .

٨٨ ــ ابراهيم بن سعيد المديني ، منكر الحديث ، ولا يكاد يعرف .

---

(١) كما أوضحنا سابقا : ٨٠ وانظر مقدمة صحيح مسلم : ٥ ، وعلوم الحديث : ٩٥ وغير ذلك من المصادر .

٨٩ ــ ابراهيم بن سَلْمٍ ، قال ابن عدي : منكر الحديث لا يعرف .

فهذه ست تراجم اخترناها من عشرة فقط من كتاب مختصر جداً في نقد الرواة يأتي جرحهم بنقد مروياتهم . وذلك يوضح قوة ارتباط نقد السند بالمتن وعلاقته بمرويات الرواة علاقة وشيجة لا يصح أن يدور حولها جدال .

٦ ــ سبق أن بينا أن ظهور الفرق دعا علماء الأمة الى تحري أحوال الرواة ودراستها من كافة الوجوه ، ولا سيما بيئة الراوي ومذهبه ، حتى انهم لم يقبلوا رواية من يدعو لبدعة ولو كان الحديث الذي يرويه غير متعلق ببدعته[1] ، فقد كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم .

واننا ندعو الناقدين كلهم أن يأتوا بحديث من كتب السنة الأصول يدل على وضعه ماذكروه من عامل سياسي كدعم بني أمية أو غيرهم ، أو عامل بيئة أو غير ذلك .

اللهم الا أن يكون بعض هؤلاء الوالغين في علم المحدثين قد اطلع على بعض تلك الأحاديث في كتاب « اللآلىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة » للامام السيوطي ، أو في كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة » للحافظ أبي الحسن بن عراق فحسب بما أوتي من السعة في علم الحديث أن هذه الكتب هي مصادر نقل السنة النبوية ؟! فحق له أن يقول ما شاء له القول ..!!

وحق للعقلاء المنصفين ان يقروا بحقيقة الجهود العظيمة والوسائل العلمية الدقيقة التي اتبعها المحدثون في خدمة الحديث .

* * *

(١) انظر ما سبق في ص ٨٣ ــ ٨٤ .

رابعا : ادعاء التناقض في رواية الحديث

قالوا وكأنهم أدلوا بشيء لا يقاوم : « ان هناك تناقضا بين عدد من الأحاديث ، مما سيدخل الشك في الحديث » وأن « الحديث يجب عدم الاقتراب منه ...!!.. » .

« يقول الرسول : عائشة ناقصة عقل ودين . ثم يقول : خذوا نصف دينكم من فم عائشة » .

والرسول قال : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » . ثم يقول : علي من المبشرين بالجنة . « أربعة أحاديث متناقضة مع بعضها ... »[1] .

هذا موضوع قديم أثاره أعداء الحديث ممن يحكمون آراءهم وأهواءهم ويقدمونها على النصوص وعلى الأحكام الشرعية ، باسم الاحتكام إلى العقل كما فعله قديما بعض المبتدعة ، أو باسم التحرر في فهم الدين او فتح باب الاجتهاد كما يزعمه بعض الناس في عصرنا الأخير !!

وفي الواقع ان ادعاء التعارض ليس بالأمر العسير على أي تشريع وقانون مهما بلغ من الدقة والإحكام مادام في النصوص ما لا بد منه من عام وخاص مستثنى منه ، ومطلق ومقيد يقيد به ، ومجمل ومفصل يفسره ... مما لا يكاد يخلو عنه قانون أو دستور . فهل يقبل هؤلاء المعترضون ان يطبق عليهم حكمهم وتترك كلامهم ونطرح أفكارهم وقانونهم ، وهلا وسعتهم جملة الاحاديث العظمى المحكمة التي لا إشكال فيها ولا سؤال ، إذن لوجدوا من محكم الحديث ما يملأ ساحة التشريع ويسد الحاجة .

---

(١) من الكلام الذي نشر في الصحف .

ولقد سبق المحدثون أصحاب هذا الاشكال وعالجوا الموضوع في ضمن عمليتهم الضخمة في نقد الأحاديث منذ المرحلة الاولى للرواية في عهد الصحابة ، ودرسوا المسألة دراسة وافية واسعة من الناحية العامة الكلية ، والناحية التفصيلية الجزئية :

أولاً : الناحية العامة الكلية : اتبع المحدثون قوانين وشروطا لعلاج المشكلة هي من صميم منهج نقدهم ، تتصل اتصالا وثيقا بشروط الحديث الصحيح نفسه ، كما أنها تفرع أنواعا من علوم الحديث • مثل : الشاذ ، المحفوظ ، المنكر ، المعروف ، الناسخ والمنسوخ ، المضطرب ، المعلل ، مختلف الحديث ••••

بيـــان ذلك :

ان الحديث المقبول إذا عارضه حـــديث ضعيف طرح الحـــديث الضعيف ، وحكم عليه بالانكار ، كما بينا في الحديث المنكر •

أما إذا عارضـــه حديث من روايـــة الثقـــات ــ ولا نسميه الآن صحيحا ــ فاننا ننظر في طبيعة النصين وفي مدلوليهما فان وجـــد وجـــه للتوفيق والجمع بينهما عمل به ، وتبين زوال التعارض ، وأنه نشأ من قلة التمعن •

وكذلك إذا دل البحث على أن أحد النصين جاء بعد الآخر وحل محله ، فلا تعارض هنا ، لأن الشارح نسخ الحكم المتقدم بالحكم الآخر •

أما إذا لم يظهر هذا ولا ذاك فاننا نأخذ بالراجح والأقوى • ويكون هو « الصحيح » ويسمى أيضـــا المحفوظ ، ويكون المرجوح « شاذاً » أو « معللا » ••• وهو مردود •

وقد عُنِيَ العلمـــاء بأوجه الترجيح وأنواعها وتقصوها بجزئياتها

وكلياتها ، حتى زادت جزئياتها على مائة وجه من اوجه الترجيح ، وضبطت كلياتها في سبعة أقسام كلية ترجع كلها اليها[١] .

وهكذا نجد البحث في موضوع التعارض قد شمل كل جوانبه ، وعالج المشكلة علاجا يزيل كل توهم حول الحديث الصحيح والحسن .

وقد سبق لنا بحث كل قانون أشرنا إليه هنا في موضعه موضحا بالأمثلة .

ثانيا : الناحية التفصيلية الجزئية :

عني العلماء بدراسة أي سؤال يوجه على أي حديث ، وأجابوا عنه عند شرحهم الحديث في مصادر الشروح الموسعة ، ثم لم يكتفوا بذلك بل أفردوا هذا اللون العلمي بالدراسة في كتب خاصة ، نذكر منها : اختلاف الحديث للامام الشافعي ، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، ومشكل الآثار للطحاوي : والمعتصر من المختصر من مشكل آثار الطحاوي ، ومشكل الحديث لابن فورك ، ومشكل الحديث للقصري .

ثالثا : الاحاديث الاربعة التي زعموا فيها التعارض :

وان ايرادها ليزيد الناظر عجبا واستغرابا ، لما في هذا العمل من الاقتحام وارسال الكلام على عواهنه من غير تدبر ولا اعتبار :

اما حديث « إذا التقى المسلمان بسيفيهما » ، فانما ورد في باغيين يريد كل منهما قتل الآخر عدوانا ، لا يدخل في ذلك حروب علي رضي الله عنه ، لأنه كان إمام حق يثبت حق الخليفة الشرعي ، ولا يدخل

---

(١) كما سبق في ص : ٣٤١ .

فيه ما شجر بين الصحابة ، لأنهم كانوا مجتهدين متأولين ، على ما حققه أئمة العلم والمؤرخون المدققون[١] .

ولو أن قائل هذا الاعتراض نظر إلى باقي الحديث لاستراح وأراح ، ولفظ الحديث كما في الصحيحين : « إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار . قيل : يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : إنه قد أراد قتل صاحبه »[٢] .

ومما يشهد بأن هـذا هو المراد بالحـديث أن من قاتل دفاعا عن نفسه لا يدخل النار ، وإذا قُتل فهو شهيد ، ومن قاتل دون ماله فقتل فهو شهيد وإن قتل الباغي فالمقتول في النار ، كما نص الحديث الصحيح المتفق عليه : « من قتل دون ماله فهو شهيد »[٣] . وغيره من الأحاديث .

وأما : « خذوا نصف دينكم عن عائشة » ، و « عائشة ناقصة عقل ودين » . فأعجب ما رأينا في الرواية . لأن كلا من هذين القولين لا أصل له في الرواية عن رسول الله صلى الله عليـه وسلم ، وقـد نسج فيهما الخيال نسجه .

نعم وجدت رواية بلفظ : « خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء » ، لكنها تالفة جداً ، وقد أنكرها العلماء ، وقدموا للعالم ـ كما هو دأبهم ـ مثلا أعلى للنقد الدقيق فيها ، فقد قرروا أن معنى هذه الجملة صحيح ، يدل له واقع التاريخ أن عائشة من كبار فقهاء الصحابة ، لكن نسبة هذا

---

(١) من ذلك بحث خاص للامام ابي بكر بن العربي بعنوان « العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة » طبع في مصر بتعليقات قيمة لمحب الدين الخطيب رحمه الله تعالى .

(٢) البخاري في الفتن : ٩ : ٥١ ومسلم بلفظه في الفتن : ٨ : ١٧٠ .

(٣) البخاري في المظالم : ٣ : ١٣٦ ومسلم في الايمان : ١ : ٨٧ .

القول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست صحيحة ، بل لم يُوقَف له على سند ، وقد استغربه العلماء جداً وأنكروه[١] .

وأما لفظ « عائشة ناقصة عقل ودين » فكلام ملفق سيق لايجاد التعارض بين حديثين لا وجود لهما ، ولا مرجع يعول عليه فيهما .

فان قيل : هناك حديث في النساء يقول : « ناقصات عقل ودين » ؟

قلنا : نعم هو حديث صحيح ، لكنه حكم إجمالي على جملة النساء ، لا ينفي أن يكون منهن عالمات ، ودينات ، وقد فسر الحديث هذا النقصان بما يوضح القضية ، فقد جاء فيه ان النساء : « قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان دينها »[٢] .

أي ان نقص العقل يرجع إلى قضية الاختصاص الحيوي ، فان المرأة عاطفية تغلب عليها عواطفها وتعلقها بالولد والبيت ، فلا تستوعب القضايا التي تثير اهتمام الرجال استيعاب الرجال فجعلت شهادتها نصف شهادة الرجل ، لكنها في نطاق اختصاصها تقبل شهادتها بمفردها حتى اكتفي بشهادة القابلة لوحدها في نسبة الولد لأمه ، وغير ذلك من قضايا ..

وذلك لا ينفي قدرة المرأة على تحصيل العلم والتمكن فيه بل التفوق أيضا ، كما كانت السيدة عائشة ، وغيرها كثير من نساء الاسلام ، سجلن للمرأة المسلمة مفخرة علمية ليست للمرأة في أمة من الأمم[٣] .

ومن ذلك تتبين بجلاء بطلان ادعاء التناقض بين روايات الحديث

---

(١) انظر التوسع في ذلك في كشف الخفاء للعجلوني .
(٢) البخاري في الحيض : ١ : ٦٤ .
(٣) كما بينا في كتاب ماذا عن المرأة : ٣٢ .

الصحيحة ، كما تبينا دقة معالجة المحدثين لما قد يبدو فيه شيء من ذلك بما يكفي لمن اراد الانصاف ، وقصد أمانة البحث والعلم .

* * *

خامسا : منهج المحدثين في حقل تطبيقه

يقول تسيهر ومن يقلده :

« والناقد المسلم يبقى بارداً أمام المناقضات للتاريخ وللعرف الاجتماعي ذات النوع الاكثر عامية (يعني أنها مسفة جداً) بشرط واحد هو أن يكون الاسناد بحسب القاعدة . والامتياز النبوي لمحمد هو وسيلة للتغلب على مثل هذه المشكلات » .

ثم يقول بعد ذلك :

« ونوضح هذه الخصوصية لنقد الحديث عند المسلمين بذكر مثال مأخوذ من حقل تطبيقه نفسه ، فيوجد بين الفئات العديدة من الأحاديث المغرضة فئة نستطيع ان نسميها فئة « أحاديث المذهب » ، وهذه الأحاديث هي الاحاديث المختلقة في داخل نزعة مذهب علمي التي يقصد بها البرهنة على تفوق هذا المذهب في مقابل نزعة منافسة وأن يخلع شيئا من الثقل والقوة على آرائها المذهبية الخاصة . ولم تنتحل الاحاديث المغرضة بعدد كبير ضد البدع الاعتقادية فقط ، بل إن الواضعين كانوا يدخلون النبي نفسه كحكم أعلى في الخلاف الذي يفصل بين علماء العراق وعلماء الحجاز ، فللبرهنة على أن أبا حنيفة هو أفضل فقيه من فقهاء الشريعة الدينية اخترع تلامذته الحديث التالي: «يكون في أمتي يوما رجل يقال له أبو حنيفة وسيكون سراج الامة» . وقد وجب أن يكون أبو هريرة الصحابي هو الصحابي الذي قد سمع هذا الحديث بشكل مباشر من فم النبي ، ولم يجهدوا مطلقا في ان يجعلوا الناس يصدقون بان النبي قد ذكر فعلا اسم العالم العراقي »[1] .

---

(١) من الفصول التي ترجمها لنا الزميل الدكتور عبد اللطيف الشيرازي الصباغ من كتاب « دراسات في السنة الاسلامية » .

انتهت الترجمة الحرفية لما قاله بورشيه مستخلصا عن جولدتسيهر استاذ المستشرقين المتحاملين على الاسلام .

وقد كنت أتساءل عن المنهج الذي يريد هؤلاء الناس أن نأخذه عنهم كي نحسن نقد الروايات حتى عثرت عليه ظاهراً جليا في مناقشاتهم لأهل الحديث ، وظهر أوضح مايكون في هذه الكلمة التي يتحدث فيها عن مثال تطبيقي من علم الحديث ، فإذا منهجهم المنتظر منهج متهافت يقوم على التسرع في الحكم والمجازفة ، بعيداً عن التحقيق والروية ، حتى لقد أصاب هؤلاء الناقدون من أنفسهم المقاتل بطعنهم المفتعل في منهج المحدثين وتطبيقهم لقواعد الحديث .

بيـــان ذلك :

١ ــ ان المحدثين قــد ذكروا ان من دلائل الوضع في الحــديث مخالفته للوقائع الحسية المشاهدة ، أو للتاريخ ، وذلك أمر مفروغ منه في كتب المصطلح ، مطبق على أوسع نطاق في نقد الأحاديث كما يشاهد في كتب الأحاديث الموضوعة .

وهذه واقعة لطيفة لها دلالتها الهامة جرت مع الحــافظ أبي بكر الخطيب البغدادي سنة ٤٤٧ ، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ : « أظهر بعض اليهود كتابا باسقاط النبي صلى الله عليه وسلم الجزية عن الخيابرة ــ يعني يهود خيبر ــ ، وفيه شهادة الصحابة ، فعرضــه الوزير على أبي بكر ؟ فقال : هذا مزَوَّر ! قيل : من أين قلت هذا ؟ ، قال : « فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر ، وفيه شهادة ســعد بن معاذ ، ومات قبل خيبر بسنتين » . فاستحسن الوزير ذلك منه ولم يقبل

منهم ما في هذا الكتاب[1] .

فهذا الناقد المسلم لا يتردد لحظة ولا يتوقف عن الحكم ببطلان الوثيقة المزورة التي أسندها الى النبي صلى الله عليه وسلم أساتذة الافك في العالم ، وها نحن نجعل هذه التجربة التي خاضها أجداد تسيهر من قبل هدية اليه تعبيرا عن الموقف البارد الذي يزعمه في حق النقاد المسلمين . ولا ندري إذا كان تسيهر وأمثاله لا يزالون بعد هذا يقولون : « إن الناقد المسلم يبقى بارداً أمام المناقضات للتاريخ وللعرف الاجتماعي ذات النوع الأكثر عامية » .إذن فما الذي يمكن أن يعتبر موقفاً حامياً إلا ما يجب أن يراه على أيدي أحفاد البخاري ومسلم ، وابن الصلاح والنووي ، والعراقي والعسقلاني ، في الأرض المقدسة ، ولن يكون ذلك بعيداً بإذن الله تعالى .

٢ ــ زعم أن الامتياز النبوي أي ادعاء كون الخبر المغيب أو الخارق للعادة معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم وسيلة للتغلب على التناقضات التاريخية في الأحاديث .

وهذا القول منه غاية في المكابرة والبعد عن الحق ، حيث أحال

---

(١) التذكرة : ١١٤١ ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى : ٤ : ٣٥ ، والاعلان بالتوبيخ للسخاوي : ١٠ ، والخطيب البغدادي للدكتور يوسف العش : ٢٣٥ ، وقد أحال إلى هذه المصادر وغيرها ، وأوردنا ذلك في تصديرنا لكتاب « الرحلة في طلب الحديث » للخطيب البغدادي ، مع واقعة أخرى في عتق سلمان ص ٥٣ و ٥٤ .

لكن الغريب ان القوم لم يرتدعوا بما حاق بهم من الخيبة بل حاولوا تثبيت هذه الوثيقة كرة ثانية فأحضروا هذا الكتاب بين يدي ابن تيمية رحمه الله وحوله اليهود يزفونه ويجلونه وقد غشي بالحرير والديباج فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال : هذا كذب من عدة أوجه وذكرها ، فقاموا من عنده بالذل والصغار . انظر القصة وتفصيل الاوجه وهي عشرة في كتاب تلميذه ابن القيم : « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » : ١٠٢ ــ ١٠٥ .

المعجزات وإنباء النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيب إلى اختلاق الرواة عوضاً من أن يجعله هذا الاعجاز يعيد النظر في موقفه ، كما فعل بعض المستشرقين حيث اعتنق الاسلام حين انزاحت عن بصائرهم غشاوة التعصب .

والحقيقة أن أنباء الغيب المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأسانيد الصحيحة الثابتة كثيرة تفوق درجة التواتر في جملتها ، ويبلغ عدد كثير منها التواتر بمفرده ، كالأحاديث الواردة في ظهور المسيح الدجال اليهودي وفي نزول المسيح عيسى بن مريم عليه السلام مما لا يسع أحداً إنكاره إلا أن ينكر عقله وحسه[1] .

وإذا كانت أنباء الغيب لا تقبل في زعم تسهير فلا ندري لماذا يتعب نفسه في الطعن على الاسلام واصطناع البحث العلمي من أجل ذلك وهو إنما يفعل ذلك لتشكيك المسلمين وتشتيتهم تمهيداً لتحقيق النبوءة المزعومة عن أرض الميعاد !!

على أن المسلمين لم يتلقوا أحاديث الخوارق وأنباء الغيب جزافا من غير تمييز ، بل محصوها وفحصوها فحصا دقيقاً ميزوا به الصواب من الخطأ والصدق من الكذب ، وها هي ذي الأحاديث الكثيرة في ذم الامويين وفي مدحهم وفي التنبيء ببعض الوقائع لهم تملأ بطون الكتب الخاصة بالأحاديث الموضوعة والتحذير منها ، وها هي ذي أيضاً الأحاديث الساقطة في فضل العباس وفي التنبيء بدولة العباسيين والأحاديث فيهم مدحاً أو غير ذلك قد جمعت في كتب الموضوعات والضعيفات التالفة للتحذير منها .

أرأيت لو كان المحدثون يودون إثبات المعجزات ولو بالتلفيق أفما

---

(١) انظر أحاديث هذين الأمرين في كتاب « التصريح بما تواتر في نزول المسيح » لفضيلة مولانا محمد شفيع ابن مفتي باكستان . واخترنا هذين المثالين لتوفر المرجع الذي يبحثهما ويجمع أحاديثهما .

كانوا يختارون من هذه الأحاديث ما فيه إنباء عن واقع مجرد بعيد عن المدح أو الذم على الأقل ؟! فما لنا لا نجد لهذه الروايات ظلا في كتب السنة المعتمدة ؟! ولماذا نجد كتب الموضوعات تحذر من جملة كبيرة من أحاديث المعجزات والخوارق ...؟!

٣ ــ إن الحديث الذي أورده على « أنه مأخوذ من حقل تطبيق هذا العلم نفسه » لهو نفسه برهان عظيم يثبت دقة نظر المحدثين ، فانهم قد وسموا بالكذب راويه مأمون بن أحمد السلمي الهروي منذ الأيام التي ظهر فيها وطلع على الناس بهذا الحديث ونحوه ، وكان منهم آنذاك عَصْرِيُّه الامام أبو حاتم بن حبان البستي رحمه الله ، كما نقل عنه الامام الذهبي في ميزان الاعتدال[1] .

وقد كنت فيما خلا من الزمن أتساءل عن هؤلاء الناقدين[2] أن يكونوا اطلعوا في كتب الاحاديث الموضوعة والتالفة على بعض تلك الاحاديث التي يتذرعون بها فحسبوا بما أوتوا من السعة في علم الحديث ان هذه الكتب هي مصادر السنة النبوية ؟! فقد ــ والله ــ وجدت ذلك واقعاً بهم على أفحش وضع وأبينه سقوطاً حيث مخرقوا على العالم بحديث موضوع كذبه المحدثون ونفوه منذ اللحظة الأولى لصدوره من آفكه !

٤ ــ قوله : « ولم يجهدوا مطلقاً في أن يجعلوا الناس يصدقون بأن النبي قد ذكر فعلاً اسم العالم العراقي » .

هذا قول مناقض للحقيقة وللواقع تماماً ، حيث إن هذا الحديث قد اسْتُنْكِر هو وأضرابه غاية الاستنكار من قبل العلماء كلهم ومن قبل العامة على حد سواء ، حتى سقط راويه نفسه ولم يعد يسمع منه

---

(١) : ٣ : ٤٢٩ ــ ٤٣٠ .
(٢) في المدخل الى علوم الحديث : ١٧ .

أحد ، وقد قال الحاكم في المدخل[1] بعد أن أورد هذا الحديث : « ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنى معرفة بأنها موضوعة على رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ » .

فهل يصدق بعد هذا من زعم ان الناس تلقوا الحديث بالقبول حتى إن الواضعين بزعمه الفاسد ورأيه الكاسد « لم يجهدوا مطلقاً في أن يجعلوا الناس يصدقونه » ، أو أن الواقع هو عكس ذلك وأن الأمة جميعها قد رفضت هذا الحديث رفضاً باتاً قاطعاً منذ الوهلة الأولى لصدوره عن مزوره كما رفضت سائر الأكاذيب وتبرأت منها .

٥ ــ ان هذا الحديث من أشهر الأحاديث الموضوعة ، لكثرة مانبه عليه العلماء في مختلف العصور في تصانيفهم الحديثية المشتهرة المتداولة بين الخاصة والعامة من كتب الموضوعات وكتب مصطلح الحديث وكتب الرجال :

١ ــ ذكره ابن حِبّان (٣٥٤ هـ) في كتابه الضعفاء وحذر منه كما ذكر الذهبي في الميزان .

٢ ــ وذكره الحاكم (٤٠٥ هـ) في المدخل إلى كتاب الاكليل كما أوضحنا .

٣ ــ وذكره محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧ هـ) في تذكرة الموضوعات : ١٤٤ .

٤ ــ وذكره الإمام عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧ هـ) في الموضوعات الكبرى : ٢ : ٤٧ ــ ٤٩ وقال : « حديث موضوع لعن الله واضعه » .

---

(١) المدخل الى كتاب الاكليل ق ٢٩١ آ وانظر لسان الميزان : ٥ : ٨ .

٥ ــ والذهبي (٧٤٨ هـ) في ميزان الاعتدال كما سبق .

٦ ــ والحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ) في لسان الميزان ج ٥ ص ٨ .

٧ ــ والسخاوي (٩٠٢ هـ) في فتح المغيث : ١١٤ .

٨و٩ ــ والسيوطي (٩١١ هـ) في تدريب الراوي : ١٨١ ، واللآليء المصنوعة : ١ : ٤٥٧ .

١٠ ــ والحافظ ابن عراق (٩٦٣ هـ) في تنزيه الشريعة : ٢ : ٣٠ .

١١ و ١٢ ــ والشيخ علي القاري في شرح شرح النخبة : ١٢٨ ، والموضوعات الكبرى : ٧٦ ، وقال : « موضوع باتفاق المحدثين » .

١٣ ــ والشوكاني في الفوائد المجموعة : ٤٢٠ .

١٤ ــ والابياري في حاشيته نيل الأماني : ٥٣ .

١٥ ــ والعلامة حسين خاطر في لقط الدرر : ٧٣ .

هذه خمسة عشر مرجعاً في أعصر متتالية منذ عصر الراوي الوضاع حتى عصرنا هذا ، وفي حقول الحديث المتنوعة : حقل القواعد كالمدخل وتدريب الراوي ، وحقل التطبيق الذي زعم الطاعن أنه يرجع إليه كالميزان وغيره من كتب الرجال ، وكتب الموضوعات مثل كتاب ابن الجوزي والسيوطي وابن عراق ؛ كل المصادر في شتى الحقول توضح كذب هذا الحديث وتفضح إفكه ، وهي كلها بحمد الله مشهورة معروفة متداولة ؛ ثم يأتي بعد ذلك من يزعم أنه يدين المحدثين من حقل تطبيقهم بأنهم يسيرون الاحاديث الموضوعة أو أنها تنطلي عليهم ، على حين أنهم سيروا في الناس وأذاعوا في كل عصر ومصر في كل زمان ومكان التحذير من الاحاديث الموضوعة والتنبيه عليها بما في ذلك هذا الحديث نفسه الذي استشهد به الطاعن ، حيث توالي المحدثون على التحذير منه في المصنفات

المشهورة المتداولة على مر العصور وكر الدهور • فهل لمنصف بعد ذلك أن يقبل شيئاً من أمثال هذا المستشرق ، أو يعول على دعواهم التجرد والموضوعية ••؟!

* * *

من مآخذنا على المستشرقين :

لقد اسفرت المناقشة العلمية الموضوعية لمن انتقد المحدثين عن فشلهم في مطاعنهم التي وجهت إلى منهج المحدثين النقدي ، بل انها زادته قوة وثباتا ، على حين كشفت اهداف الطاعنين وزيف بهارجهم المصطنعة ، وكشفت اختلال منهجهم العلمي من وجوه كثيرة نلخص منها ههنا :

١ ــ وضع النصوص في غير موضعها ، وتحميلها مالا تطيقه ألفاظها ولا يستمد من معانيها ، على نحو ما سبق أن ذكرنا في رواية « الأكابر عن الأصاغر »[١] •

٢ ــ اعتمادهم على نصوص مفردة مقتطعة عما ورد في موضوعها مما يوضح المراد منها ويبينه ، وذلك كثير في أبحاثهم • ومنه استدلال تسيهر على أن تصنيف الحديث تأخر إلى القرن الثالث بما ورد عن الامام أحمد انه قال في سعيد بن أبي عروبة (١٥٦ هـ) : « هو أول من صنف الأبواب بالبصرة ••• لم يكن له كتاب إنما كان يحفظ » فاستدل بقوله : « لم يكن له كتاب » على « أنه لم يؤلف كتاباً »[٢] • مع أن المحدثين يستعملون هذا في الدلالة على أن المحدث حافظ متين الحفظ لا يعتمد على الكتاب في روايته للحديث • وهذا لا يدل على ان المحدث لم يصنف كتاباً من محفوظاته ، وهو يصرح في أول كلمته بأنه صنف ، والشواهد على ذلك كثيرة في ترجمة سعيد من كتب الرجال •

---

(١) رقم عام ١٤ ص ١٥٥ ــ ١٥٦ •
(٢) تاريخ التراث العربي : ١ : ١ : ٢٢٩ •

٣ ــ أنهم يعولون على مصادر ليست في مستوى البحث العلمي ، مثل كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، وهو ليس كتاباً علمياً ، ولا كتاب حديث ، إنما يعتمد عليه في الأدب والفكاهات ، ثم هو صاحب بدعة تحمله على الطعن في أئمة الاسلام ، ومع ذلك فلم يبال ناقد منهج المحدثين أن يستشهد به في الحط من قدر إمام جليل ، كالامام مالك بن أنس .

٤ ــ أنهم يوردون مقدمات جزئية ضعيفة ثم يبنون عليها نتائج ضخمة فضفاضة لا تناسب تلك المقدمات ولا تنتج منها .

ونتخذ هنا حديث الهروي المختلق في ذم الشافعي ومدح أبي حنيفة مثالاً لذلك .

هذا الحديث زعم الناقد أنه درج في الناس وغفل المحدثون عنه ، بينما هو أشهر في بيان وضعه من نار على عَلَم . ولو فرضنا أن باحثاً وجد حديثاً ضعيفاً جاز على بعض المحدثين فهل يدل ذلك على فشل منهج النقد من أساسه ؟ كلا ! فإن القانون كثيراً ما يكون سليماً ثم تأتي الآفة من تصرف بعض العاملين به أو من ذهوله . فهذا لو تحقق إنما يكون سهواً من المحدث الذي جاز عليه الحديث ، وأي علم في الدنيا لم يتعرض عالم من علمائه للنقد في بعض بحثه ، ثم لم يكن ذلك مسقطاً لذلك العلم ولا لذلك العالم ، إلا إذا كثر منه ذلك فانه تكون أخطاؤه محسوبة عليه تضعف الثقة به ، ويبقى بنيان العلم شامخاً .

٥ ــ اغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم وتبطلها . ومن ذلك أن جولد تسيهر حكم بالوضع على الرواية الصحيحة : « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى ابن حزم أن يدون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم » . قال تسيهر : « إن هذا الخبر بعينه فيه نظر ، فلم يرو عن مالك إلا في

رواية واحدة من روايات الموطأ هي رواية الشيباني ، وقد تلقف هـذا الخبر الواحد علماء الحديث المتأخرون فكان منطلقاً لهم ، ورَوَّجوا له ، وهذا الخبر ليس إلا تعبيراً عن الرأي الحسن السائد حول الخليفـة الورع وحبه للسنة »[١] .

قال الأستاذ فؤاد سيزكين يتعقب ذلك[٢] :

« ولكن لا يجوز لنا أن نبادر فنزعم أن هذا الخبر الذي ورد في الموطأ برواية الشيباني تلميذ مالك لا يعكس إلا حسن رأي المتأخرين [في عمر] ، فليست كل روايات الموطأ بين أيدينا فنحكم بعـدم ورود هذا الخبر إلا في رواية واحدة ، وفوق هذا فجولد تسيهر يعلم أن هذا الخبر وارد كذلك في سنن الدارمي هذا وقد ذكره كل من ابن سـعد والبخاري !! » . اهـ .

على أنه لو سلم لتسيهر دعواه أن التفرد بالشيء يبطله فإنه يؤدي إلى بطلان أمور كثيرة أتى بها في كتبه وأبحاثه هي لباب مقاصده فيها ، فهل يقبل أن ينسحب حكمه هذا عليه ؟!.

٦ ــ يقول الأستاذ فؤاد سيزكين : « هذا ونرى لزاما علينا أن ننبه إلى أن جولد تسيهر لم يدرس كتب علم أصول الحديث دراسـة شاملة رغم أنه عرف قسما منها كان ما يزال مخطوطاً في ذلك الوقت . وفوق هذا فيبدو لنا أنه لم ينظر رغم كثرة مصـادره إلى بعض المعلومات في سياقها وفي ضوء ظروفها ، ويبدو لنا كذلك أنه لم يصب في فهم المواضع

---

(١) جولدتسيهر .

GoldzihеI, Mup. Stud. II, 211

(٢) في كتاب تاريخ التراث العربي : ١ : ١ : ٢٢٦ .

التي قـد تعطي لأول وهلة دلالة تختلف عن معناها الحقيقي اختـلافاً أساسياً »[١] .

ويقول سيزكين أيضاً : « أن جولدتسيهر على تضلعه في اللغـة العربية قد أساء فهم بعض المعلومات الواردة في كتب الحديث وضرب بهذا منذ البداية في اتجاه خاطىء »[٢] .

ونحن لا نتعرض لواقع الخطـأ في فهم النصوص أو في الأخـذ المقتطع للنص عما يكمله أو النقل المحرف ، ولا نود الخوض في أسباب ذلك ودوافعه ، لكن نجد أنه لزام علينا إزاء ذلك أن نصرح بأن هـذا الواقع يجعلنا عاجزين عجزاً تاماً كاملا عن الاعتماد على شيء من نظريات المستشرقين وأبحاثهم هم وأتباعهم الذين يعتمدون عليهم .

ونسجل في النهاية هذه النتائج العامة في هذا العلم العظيم :

١ ــ أهميـة الهدف الجليل الذي نشـأ من أجله علم مصطلح الحديث ، أو علوم الحديث ، وهو صيانة الحديث النبوي الذي هـو اعظم المصادر الاسلامية بعد كتاب الله .

٢ ــ أن الأمة الاسلامية قد عُنِيَت بتحقيق هذا الهدف منذ أول عهدها بالرواية كما أوضحه بحثنا عن الحديث في عصر الصحابـة[٣] ، وأهم قوانين الرواية التي اتبعوها[٤] .

٣ ــ ان قواعد علوم الحديث ، قواعد نقد شاملة تدرس جوانب الحديث كلها دراسة تامة دقيقة ، وإن كانت في مصادر هذا العلم مفرقة فيمـا يبـدو .

---

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق : ٢٢٥ .
(٣) ص ٣٧ وما بعدها من هذا الكتاب .
(٤) ص ٥١ وما بعدها .

٤ ــ ان قواعد علوم الحديث ترتبط في مجموعها برباط وحدة الهدف ارتباطاً يشكل منها نظرية نقدية ومنهجاً علمياً كاملا ، يقوم على أساس بَدَهي مُسلَّم به تنفر عنه أصول البحث النقدي .

وإذا كان السابقون لم يقوموا بمثل تلك الصياغة في تآليفهم فان تعليقاتهم على فوائد كل نوع من هذا العلم وعلى قواعده التي أوضحناها في مواطنها توضح تعلقهم بها ووضوح أساسها لديهم ، وقد جاء كتابنا هذا يعبر عن هذا المنهج النقدي المتكامل الشامل تعبيراً نرجو أن يكون قوياً واضحاً موفقاً بفضله تعالى .

٥ ــ ان جهود المحدثين في حقل تطبيق هذا المنهج النقدي العظيم قد بلغت الغاية في الوصول إلى الهدف المنشود ، وهذه تصانيفهم الكثيرة في أنواع الحديث ، ما اختص منها بالصحيح ، وما جمع إليه الضعيف ، أو اختص بالموضوع ، أو بنوع مستقل من علوم الحديث الأخرى كالمرسل والمدرج ،... هذه التصانيف برهان عملي على مدى ما بلغوه من العناية في تطبيق هذا المنهج حتى أدّوا إلينا تراث النبوة صافياً نقياً .

ولقد كان حقاً ما شهد به العلماء من تحقيق هذا الغرض العظيم . فقال عبد الله بن المبارك حين سئل : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : « تعيش لها الجهابذة ، إنا نحن نزلنا الذِّكر وإنا له لحافظون » ..

وكان حقاً ما قال ابن خزيمة : « ما دام أبو حامد بن الشرقي في الأحياء لا يتهيأ لأحد أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقال أيضاً : « حياة أبي حامد بن الشرقي تحجب بين الناس وبين الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقال الدار قطني : « يا أهل بغداد لا تظنوا أن أحداً يقدر يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حي » .

ورحم الله الامام الثوري حيث قال : « الملائكة حراس السماء ، وأصحاب الحديث حراس الأرض »[1] .

أجل والله ، ولنعم الحراس الأمناء كانوا ، تحقق بهم الوعد الآلهي بحفظ هذه الملة ، وجرت على أيديهم هذه المكرمة التي اختص الله تبارك وتعالى بها هذه الأمة . رضي الله عنهم وأجزل مثوبتهم ، وسلك بنا من محض فضله سبيلهم .

وأخيراً ، لا بد من أن أشيد بالشكر لمن كرر عليّ الطلب وأكد من إخواني الكرام أن أكتب في هذا الفن الجليل ، ذاكراً أثره في توجيه همتي لصياغة أفكاري وخطتي في هذا الكتاب أرجو الله تبارك وتعالى أن يمن بقبوله ، وأن لا يخيب من أحسن بي ظنه ، وأن يغفر لي وله .

وأحمد الله تعالت صفاته ، وتباركت أسماؤه ، وأثني عليه كما هو أهله ، وأسأله المزيد من فيض فضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين وآل كل وصحبه وسلم تسليماً .

وكتب
نور الدين عتر
خادم القرآن وعلومه
والحديث وعلومه

---

(١) انظر هذه المأثورات في اللآلىء المصنوعة : ٢ : ٤٧٢ و ٤٧٤ وفيه تصحيف في كلمة سفيان الثوري قومناه من تنزيه الشريعة : ١ : ١٦ .